الوجه الآخر للمرأة:

دراسة في مضمون «صفحة المرأة» في صحيفة المستقبل اللبنانية

هلا زعيم

مقدمة

لعبت أقلام النساء العربيات منذ دخولهن ميدان الصحافة، دوراً مهماً في صياغة مستقبل للمرأة العربية كعضو فعّال في المجتمع. فتبنت مواقف توفيقية بين الحداثة والتوجهات التقليدية، وساهمت في إبراز حق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة، وعملت على نشر الوعي السياسي لديها، وطالبت بالمساواة مع الرجل في ممارسة الواجبات والحقوق المدنية والسياسية. وتاريخ الصحافة العربية غني بأسماء نسائية لمعت في هذا المجال كهند نوفل والكسندرة الخوري وجميلة حافظ ولبيبة هاشم وهدى شعراوي ومنيرة تابت ودرية شفيق وفاطمة نعمت راشد وغيرهن... صحافيات استخدمن الكلمة لمحاربة الجهل فكانت «كتاباتهن تحمل رؤية مستقبلية تسبق عصور التخلف والظلام التي كانت تسود»[1].

غير أن علاقة وسائل الإعلام بالمرأة موضوع يحمل الكثير من المتناقضات التي تتجسد في السياسات الإعلامية المرتبطة بها والتي تتبنى قيماً ومفاهيم وضعها الرجل من أجل الرجل. فقد أثبتت معظم الدراسات[2]، التي

(١) اسماعيل إبراهيم، «صحافيات ثائرات»، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص ٩.

(٢) في هذا الصدد انظر:

– محمد طلال، «صور المرأة في الإعلام العربي»، مجلة الإعلام العربي، العدد الأول، يونيو ١٩٨٤. =

تناولت قضايا المرأة والإعلام – بأشكاله كافة: مقروء، مرئي ومسموع – في العالم العربي، أن مضمون وسائل الإعلام العربية لم يُعنَ بالشكل الكافي بتطوير المرأة العربية ومخاطبة عقلها ومحاكاة قدراتها الإبداعية للارتقاء بها في السلم الاجتماعي وإحداث علاقات طبيعية متوازنة بينها وبين الرجل، وإنما كرّس الصور والأنماط التقليدية للمرأة وذلك بالتركيز من ناحية على دورها كأنثى وزوجة وأم، ومن ناحية أخرى على اهتماماتها التقليدية كالطهي والأزياء والموضة والتجميل، على حساب أدوار واهتمامات أخرى كقضية المساواة والعمل والمشاركة في الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي. ما يعني استراتجية إعلامية تهدف إلى تهميش وتقليص لأدوار المرأة في المجالات السابق ذكرها والحفاظ على العلاقات السلطوية بين أفراد المجتمع وتكريس ايديولوجية «المجتمع الأبوي» وترويج خلفيات ثقافية واقتصادية وسياسية معينة.

ولم تسلم وسائل الإعلام التي كرّست حيزاً مهماً من مساحاتها أو تفردت بمواضيع المرأة، كالصحافة النسائية، من ذلك المنحى، بل بقيت منذ نشأتها وحتى يومنا هذا أسيرة الرؤية الفكرية والاقتصادية والسياسية السائدة[٣]. فإذا لم تستطع صحافة الأمس النسائية أن تتصور للمرأة وضعاً اجتماعياً واقتصادياً أحدث مما تصور قاسم أمين[٤]، فإن صحافة اليوم النسائية، التي انتقلت إلى أيدي محررين رجال، تتعامل مع المرأة «ليس كامرأة صاحبة قضية، إنما مستهلكة»[٥]، تخصص لها معظم المواد الاستهلاكية، فطغت المصلحة الإعلانية على قضايا المرأة العربية المعاصرة، لا بل طغت على قضايا المجتمع العربي نفسه. إذ لا يمكن فصل قضايا المرأة عن قضايا

= – ناديا حسن سالم، «المرأة العربية ووسائل الإعلام»، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٨٥، يناير–مارس ١٩٩٠.
– عواطف محمد عبد الرحمن، «المرأة العربية والإعلام: بين الواقع والاستجابة»، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٧٥ يونيه ١٩٩٤.

(٣) في هذا الصدد انظر:
– نهوند القادري عيسى، «إشكالية عصر النهضة في الصحافة النسائية اللبنانية (١٨٩٢–١٩٢٠)» في زمن النساء والذاكرة البديلة، ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨.
– فوزية العطية، «صورة المرأة في المجلات النسائية العربية»، سلسلة دراسات المرأة العربية والتنمية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا، ١٩٨٥.

(٤) «ألحّت على ضرورة ترقية المرأة ثقافياً. إنما توقف عمل المرأة لديها، عند حدود الدائرة المنزلية. أثارت مسألة الحجاب تاركة خلعه للزمن. دعت إلى الاهتمام المثالي بالزوج والأولاد والأسرة، وحذرتها من الوقوع فريسة للموضة والأزياء الغربية، ومن الإسراف والتبذير»، نهوند القادري، «إشكالية عصر النهضة في الصحافة النسائية اللبنانية»، مرجع سابق، ص. ١١٠

(٥) المرجع نفسه، ص ١٠٧.

المجتمع ولا فصل صورة المرأة عن صورة المجتمع[٦]، لكونها تمثّل جانباً مهماً لا بل أساسياً منه.

لا شك أن اتساع دائرة العولمة والانفتاح الاقتصادي وما شهده العالم العربي، ضمن هذا الإطار، من نتائج، كان له أثر كبير على بنيته الاجتماعية–الثقافية، مما أدى إلى ظهور قيم ومعطيات جديدة لعبت وسائل الإعلام الدور الأساسي في صياغتها. إلا أن التسليم بها يبقى موضوعاً مثيراً للجدل والنقاش بما تحمله، في الكثير من الأحيان، من مغالطات بالنسبة للمجتمع بشكل عام ولصورة المرأة العربية ومكانتها وواقعها بشكل خاص، مما دفع البعض إلى القول إن «صور النساء في الإعلام هي من صنع ترسيمات لا ترقى إلى واقعها، إنما تدغدغ مآرب ونزوات معتلة»[٧].

ومما لا شك فيه أيضاً أن وضع المرأة العربية قد شهد تغيراً ملحوظاً عما كان عليه في السابق، وذلك نتيجة لتضافر عوامل متعددة تركت آثارها الإيجابية على وضعية المرأة، ومن أهم هذه العوامل:

– التراجع الجزئي لسلطان العادات والتقاليد، والتي أعاقت تقدم المرأة سنوات طويلة وحددت دورها ومركزها الاجتماعيين[٨]،

– قرار هيئة الأمم المتحدة بأن التنمية في المجتمعات العربية لا يمكن أن تتم بمعزل عن مشاركة المرأة الفعالة في مختلف القطاعات الإنمائية، مما حث الحكومات العربية بالتحدث عن ضرورة إدماج المرأة في العمليات التنموية[٩]،

– صدور بعض التشريعات الاجتماعية والسياسية في بعض البلدان العربية والتي أعادت إلى المرأة بعض حقوقها الأسرية والسياسية[١٠].

تغييرات ساهمت إلى حد كبير في إعادة النظر بوضعية المرأة العربية وأفرزت

---

(٦) «إن صورة المرأة هي جزء من صورة المجتمع، فهو الذي يقرر كيف يكون: مجتمعاً إنتاجياً أم مجتمعاً استهلاكياً»، نهوند القادري عيسى، «المرأة بين الإعلام المكتوب والإعلام المرئي: الحالة اللبنانية»، المستقبل العربي، العدد ١٩٣، ٣/١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١١٤.

(٧) نهى بيومي، «بين الموروث والعيش في الماضي: النساء في العقد القادم»، العربي، العدد ٤٩٧، الكويت، ابريل ٢٠٠٠، ص ١٠٣.

(٨) في هذا الصدد، انظر عبد القادر عرابي، «المرأة العربية بين التقليد والتجديد»، في «المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر»، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٣٥– ٤٥.

(٩) في هذا الصدد، انظر مريم سليم، «أوضاع المرأة العربية»، في «المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر»، مرجع سابق، ص. ص ١٣–٣٣.

(١٠) في هذا الصدد، انظر باقر سليمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية»، في «المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر»، مرجع سابق، ص.ص. ١٤١– ١٦٢.

إيجابيات تمظهرت في ارتفاع نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل وشغل وظائف عامة كانت حكراً على الرجل.

ولقد شهد القطاع الإعلامي كغيره من القطاعات تزايداً نسائياً ملحوظاً، وخصوصاً في مجال الإعلام المرئي. غير أن البعض يرى أن هذا التزايد الكمي قد يكون «مرتبطاً بالمتغيرات والمتطلبات الإعلامية أكثر مما هو مرتبط بالمتغيرات الجوهرية على صعيد وضعية المرأة»(١١)، مما يدفعنا إلى القول إن إشكالية الإعلام العربي وموضوع المرأة العربية مسألة تثير الكثير من التساؤلات وتطرح العديد من الفرضيات والتي تتعلق، من ناحية، بالتغيرات التي طرأت على صعيد عمل أجهزة الإعلام وتحولها «إلى مؤسسات لها قوانينها ومعاييرها الخاصة المرتبطة بها وبالسياق الاجتماعي الثقافي الاقتصادي الذي تعمل في ظله»(١٢)، ومن ناحية أخرى، بنوعية الخطابات التي تقدمها المجتمعات العربية في ما يتعلق بالمرأة، بكل ما تحمله هذه الخطابات من تعددية المصادر والاتجاهات والأبعاد.

انطلاقاً من هذا الواقع، تسعى الدراسة إلى استبيان تعاطي وسائل الإعلام المكتوبة اللبنانية راهناً مع موضوع المرأة. وقد اخترنا صحيفة «المستقبل» كنموذج لهذه الدراسة وذلك لأنها أفردت لها صفحة خاصة تحت عنوان «المرأة»، ولأنه وقليلاً ما حدث في تاريخ الصحافة اللبنانية، أن تم التعامل مع موضوع المرأة كإنسان وليس كأداة للكسب المادي ولاستقطاب المعلن، ويظهر ذلك من نوعية المواضيع التي نشرتها الصفحة والتي عكست خطاباً متنوعاً يطال عدداً كبيراً من وظائف ومواقع وأدوار ومشاكل المرأة، ونظراً لتنوع المواقف بصددها، (وخصوصاً مواقف المعنيين بأمور المرأة كالجمعيات الأهلية والمنظمات النسائية)(١٣)، إلى أن توقفت. وكان توقفها حافزاً

(١١) نهوند القادري – سعاد حرب، «الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون – بحث في الأدوار والمواقع»، المركز الثقافي العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الأول – أكتوبر ٢٠٠٢، ص. ١٨.

(١٢) المرجع نفسه، ص.ص. ١٩–٢٠.

(١٣) التي وجدت فيها خطوة مميزة ومنبراً تستطيع من خلاله الوصول إلى كافة شرائح المجتمع وذلك من خلال التغطية الكاملة لنشاطاتهن. غير أن الآراء اختلفت حول ما أتت به الصفحة. ففي حين اعتبرها البعض صفحة جيدة جداً، وخطوة متقدمة ونافذة تطل على قضايا المراة بشكل عام وقضايا المرأة العربية واللبنانية بشكل خاص، ومن خلالها يمكن إعطاء صورة أوضح وأشمل عن المرأة ومعرفة وإعلان قضاياها والاستفادة حتى على الصعيد العملي من المواضيع والتحقيقات التي تنشر وكذلك من ناحية تغطية الأنشطة الخاصة بهن أيضاً؛ اعتبرها البعض الآخر أنها كانت مهمة لأنها ألقت الضوء على أمور المرأة، إلا أنها لم تكن على مستوى الطموح المرتجى منها. ولكن، ورغم ذلك، وجدن أنها كانت مؤهلة لأن تحاكي تطلعات المرأة فيما لو استمرت آخذات بعين الاعتبار عمر الصفحة المرافق لعمر الصحيفة. وفيما يلي عرض لبعض الآراء حول هذه الصفحة: =

إضافياً لنا للوقوف على محتواها ولدراسة خطاب الصحافة السياسية اليومية المكتوبة حول المرأة ممثلاً بها. وذلك انطلاقاً من معالجة محورين أساسيين اعتبرنهما كاشفين للخطاب، وهما:

أولاً: موقعها

لأنه لا يمكن البت في أهمية هذه الصفحة بمعزل عن البحث عن أهميتها بالنسبة للصحيفة التي أصدرتها، كان من المهم البحث عن موقعها والتساؤل عن النقاط التالية:

– هل هي صفحة مستقلة خاصة بالمرأة؟ أم تحمل التوجه السياسي للصحيفة؟

– من كانوا القيّمين على هذه الصفحة؟ ماذا كانت أهدافها، من أين استمدت مصادرها، من كانت الجماهير المستهدفة؟

– لماذا توقفت؟ وبماذا استعيض عنها؟

ثانياً: محتواها

في ضوء المحاولات العديدة التي شهدها الإعلام بتخصيص مجلات أو ملاحق أو صفحات للمرأة والتي تعددت أهدافها ومضامينها، رأينا أهمية الولوج إلى محتوى هذه الصفحة والتأكد من النقاط التالية:

– هل أظهرت صفحة المرأة في صحيفة المستقبل قضايا المرأة بشكل عام وقضايا المرأة العربية بشكل خاص وأظهرت اهتماماتها وإنجازاتها ومعاناتها؟ وما هي القضايا التي ركزت عليها؟

– هل أتاحت لنا الفرصة للوقوف على التغيّرات الاجتماعية–الثقافية التي أصابت المجتمعات العربية من ناحية، والتغيّرات التي طرأت على أوضاع المرأة العربية ونوعية

= – رئيسة المجلس النسائي إقبال دوغان: «صفحة مميزة، ولقد وجدت فيها نافذة شخصية للمجلس النسائي، فلقد حرصت الصفحة على تغطية العديد من أنشطتنا»،

– رئيسة جمعية بيروت للتنمية عفيفة السيد: «كانت صفحة مقبولة، ولكنها لم تكن على مستوى الطموح، يشعر القارئ بغياب الهدف العام: نقص في المواضيع، كما أن طريقة التغطية لم تكن كافية»،

– رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية ليندا مطر: «كان بإمكان القيمين عليها تقديم الأفضل، كما وكان من الممكن التكلم عن إنجازات المرأة في مختلف الميادين في مختلف أنحاء العالم ومقارنة هذه الإنجازات بالقوانين التي تحكم المرأة في لبنان، على سبيل المثال في العالم العربي حالياً، من بعد الأردن، أقرت مصر حق المرأة في إعطاء جنسيتها لأولادها، موضوع كان يجب التركيز عليه وإعطاؤه حقه بالنسبة لنساء العالم العربي الأخريات بشكل عام والنساء اللبنانيات بشكل خاص»،

– مسؤولة العلاقات الخارجية لرابطة المرأة العاملة ناديا بواب عيسى: «رغم أنها لم تصل إلى الكمال إلا أنها كانت نقلة مميزة في وسائل الإعلام اليومية اللبنانية».

الخطابات (على اختلاف أشكالها الدينية، القانونية، السياسية...) المتداولة بشأنها من ناحية أخرى؟

– هل استطاعت أن توفر لنا الإمكانية لرصد المهتمين بشؤون المرأة؟

– هل استطاعت الرد على تساؤلات من قبيل: من يحفز لتغيير واقع المرأة؟ المرأة وحدها أم المجتمع بشكل عام باعتباره بنية متكاملة؟ وفي ظل أي ظروف تتحرك المرأة لتغيير واقعها؟ وفي ظل أي ظروف تأتي المبادرة من قبل المجتمع؟

– ما هو النوع الصحفي الغالب على هذه الصفحة: التغطية – التغطية والتحليل– أم صحافة الحدث؟ فمن خلال البحث في آلية العمل الصحفي يتسنى لنا كشف بعض جوانب الخطاب المعتمد من قبل الصفحة.

I – المحور الأول: الموقع والأفق

بدأت هذه الصفحة مع انطلاقة صحيفة المستقبل، أي مع الصدور الرسمي وذلك في ١٦ حزيران ١٩٩٩.

إن إصدار صحيفة المستقبل اللبنانية أتى مكمِّلاً لبرنامج اتصالي، اعتمده رئيس مجلس الوزراء الحالي رفيق الحريري (مالك الصحيفة)، هدف إلى إنشاء مؤسسة إعلامية متكاملة تجمع بين المسموع والمرئي والمكتوب. وتتمثّل هذه المؤسسة براديو الشرق ومقره باريس، تلفزيون المستقبل وصحيفة المستقبل ومقرهما بيروت.

أما بالنسبة للهدف الأساسي لتكريس صفحة خاصة «بالمرأة» في صحيفة المستقبل اللبنانية، فلا يمكن الجزم به، إذ إن مجموعة من العوامل ربما تكون وراء هذه الصفحة، فمن ناحية، ربما كانت الرغبة في التمييز والتفرد لها علاقة أساسية بوضعها (فالمواضيع التي تعالج أموراً لها علاقة بواقع المرأة ووضعيتها، في الصحف اللبنانية اليومية الأخرى، تنشر ضمن صفحات وزوايا مختلفة كصفحة «المجتمع» أو «المحليات» مثلاً)؛ ومن ناحية أخرى، ربما تكون نوعاً من الانسجام مع متطلبات العصر (إذ إن الكثير من المفكرين المعاصرين يجدون أن القرن الآتي هو قرن النساء)؛ أو أنه ربما كان في الحسبان، أن هناك كتلة من الناخبات النساء اللواتي يجب العمل على استقطابهن (استخدام الصفحة كأداة سياسية لكسب جمهور نسائي مؤيد للرئيس الحريري وسياسته).

تعود فكرة إدخال صفحة «المرأة» في صحيفة المستقبل لفضل شلق[١٤] الذي

(١٤) تولى رئاسة مجلس إدارة الصحيفة ورئاسة تحريرها منذ تأسيسها إلى مطلع العام ٢٠٠٣.

ارتأى أهميتها وضرورة إدراجها في الصحيفة، ولكنه ترك المجال في تصورها وتصور نوعية المواضيع التي سوف تطرحها إلى الاشخاص الذين سيكونون مسؤولين عنها. وقد حظيت الصفحة باهتمام مباشر من قبل النائبة بهية الحريري، شقيقة مالك الصحيفة، رئيس الحكومة رفيق الحريري، ودعم كبير من قبل أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة فؤاد نعيم[١٥].

إن الفكرة بما حملته من تجديد في ميدان الصحافة المكتوبة اليومية اللبنانية أتت منسجمة مع المشروع السياسي للرئيس رفيق الحريري المشجع على دخول المرأة في ميادين سياسية متنوعة سواء في لائحته الانتخابية[١٦] أو في فرق عمله... وكذلك أتت منسجمة مع نشاطات النائبة بهية الحريري في موضوع المرأة. وقد أتى مؤتمر «قمة المرأة العربية»، الذي عقد في القاهرة في تشرين الأول عام ٢٠٠٠، بناءً على مبادرة أساسية من قبل السيدة بهية الحريري وبالاتفاق مع جامعة الدول العربية ومجلس المرأة في مصر، ليمد الصفحة بعناوين مهمة كالمرأة والسياسة، المرأة في مراكز القرار، المرأة والعمل، المرأة والاقتصاد، المرأة والقانون، المرأة والتربية، المرأة والتنمية... عناوين أضفت طابع الجدية على الصفحة وابتعدت بها عن الصورة النمطية الملتصقة بالمرأة والتي تعكسها الكثير من وسائل الإعلام اللبنانية من خلال نوعية المواضيع التي تتطرق إليها.

تولت الإعلامية سونيا بيروتي[١٧] مسؤولية الصفحة في بدايتها، وأشرفت على إعدادها وكتبت فيها مقالاً (عموداً) طوال فترة صدورها. وعمل في الصفحة مجموعة من المحررات، هن فاطمة حوحو واكرام صعب وباسمة عطوي وضياء شمس ورولا عبدالله. وتولى مسؤولية الصفحة خلال قرابة سنة ونصف، كمشرف تحريري، د. أحمد زين الدين، من ثم أعيدت إلى الإشراف المباشر لسونيا بيروتي، قبل وقف صدورها بقرابة سنة ونصف. وخلال هذه الفترة الاخيرة، اقتصر العمل فيها إلى بيروتي، على حوحو وعبدالله.

تنوعت وتعددت المصادر التي استمدت منها هذه الصفحة مادتها، فلم تعتمد فقط على وكالات الأنباء والكتب والإنترنت والمؤتمرات والمتابعة اليومية للنشاطات النسائية

(١٥) الذي ترك منصبه في الصحيفة لتسلم إدارة إذاعة الشرق في باريس التابعة للرئيس رفيق الحريري أيضاً.

(١٦) فقد حرص (ولو بشكل رمزي) على وجود المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية.

(١٧) إعلامية لبنانية، تميزت بحضورها في كافة المجالات الإعلامية بين مكتوب ومرئي ومسموع. ابتدأت العمل في المجال الصحفي سنة ١٩٦٠ كمحررة في مجلة الصياد وصحيفة الأنوار، وقد تنوعت المهام الإعلامية التي شغلتها خلال مسيرتها العملية وتشغل حالياً منصب رئيسة قسم «المرأة» في صحيفة المستقبل.

في لبنان والوطن العربي وإنما تخطت ذلك، بهدف إغناء مادتها، إلى إقامة علاقات واتصالات بالجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة ومتابعة لقاءات مباشرة مع شخصيات نسائية وغيرها ذات اهتمام ومتابعة لموضوع المرأة.

خلال فترة نشرها لم تسلَم الصفحة من المصادرة في بعض الأحيان لحساب مادة أخرى إلى أن تم وقف نشرها مع الصفحة المقابلة لها، التي كانت تحت عنوان «العلوم والبيئة»، مع بداية الحرب على العراق وذلك بحجة الحاجة المادية للمساحة، نظراً لأهمية الحدث وضرورة التغطية الكاملة له. إلا أن الحرب انتهت وأسفرت عما اسفرت عنه، ولكن الصفحة بقيت غائبة واستعيض عنها بصفحتين متقابلتين أسبوعياً، تصدران نهار الثلاثاء، بإشراف وإعداد هاديا سنو، التي ارتأت عنونتهما في بادئ الامر «موضة»، ثم اعتمدت عنوان «أهواء». مما يستدعي تساؤلات عديدة حول وقف نشر صفحة «المرأة» في جريدة «المستقبل»، خاصة وأن مضمون الصفحتين «أهواء» توقف على أشياء ومواضيع خفيفة: مواضيع تتطرق إلى الأزياء والموضة والتجميل والرياضة والطبخ، أي أن حدودهما توقفت عند الاهتمامات الشكلية للمرأة. بينما تميزت صفحة «المرأة»، كما سبق وذكرنا، بتنوع وغنى مواضيعها، والتي كما سنرى لاحقاً، بأنها مواضيع تحمل في طياتها وصفاً وتقييماً للمرأة ولوضعيتها الحالية وخصوصاً العربية منها، وتتبنى، ولو بطريقة غير مباشرة، مواقفَ تهدف إلى تحسين هذه الوضعية.

إن استبدال صفحة «المرأة» بـ«أهواء» يدفعنا إلى القول من ناحية، بأن هذه الخطوة من قبل صحيفة المستقبل تعتبر إلى حد ما رجوعاً إلى الوراء وإلغاءً وطمساً للمرأة خلال مرحلة تستدعي التركيز على أمورها وقضاياها، وإلى التساؤل من ناحية أخرى، عن الأسباب التي كانت وراء هذا التغيير، والتي قد تتعلق بخلفيات اجتماعية ثقافية اقتصادية سياسية يُعمَل على تكريسها في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع اللبناني بشكل خاص، ولم تستطع صحيفة المستقبل تجاهلها أو مواجهتها سواء من الناحية الايديولوجية أو التجارية. فالسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي «يحدد بجزء كبير طبيعة العمل الإعلامي، ويتدخل في عملية إنتاج الرسالة واستهلاكها على قاعدة اللعبة الضمنية بين منتج الرسالة ومستهلكها. فالوسيلة، أياً كانت، تعمل على تفضيلات الجمهور لتشد انتباهه كي تبيع هذا الانتباه بالجملة إلى المعلن»[١٨].

(١٨) – نهوند القادري، سعاد حرب، «الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون – بحث في الأدوار والمواقع»، مرجع سابق، ص ١٧٦.

II – المحور الثاني: المحتوى

إن دراسة محتوى الصفحة تستدعي التوقف قليلاً على الناحية الشكلية لها قبل الولوج إلى المضمون، وذلك لتحديد المكان الذي خصص لها، وإعطاء فكرة عامة عن أنواع الأنماط الصحافية التي استُخدمت ونوعية المواضيع، والتي تسمح لنا بتكوين انطباع أولي عن مضمونها.

١ – على صعيد الشكل

خصصت الصفحة ١٩ بكاملها، في بادئ الأمر لـ «المرأة»، ثم انتقلت إلى الصفحة ٢٣، لتستقر في نهاية الأمر في الصفحة ٢١.

من الناحية الشكلية، يمكن تقسيم الصفحة ٢١ إلى قسمين:

– القسم الأول ويشكل حوالي ثلثي الصفحة، يقع في القسم الأعلى، ينسجم من حيث المضمون مع عنوان الصفحة. نشر ضمن هذه المساحة العديد من المواضيع المفصلة، مصحوبة في معظم الأحيان بمقالات صغيرة تهدف التغطية الإخبارية لبعض الأمور المتعلقة بالمرأة. حرصت الصفحة على عدم إهمال الجانب الجمالى للمرأة فلم تخلُ من المواضيع المتعلقة بالأزياء والموضة والمكياج والرياضة... مواضيع تهم شريحة لابأس بها من النساء. خُصِّص عمود اليسار للصحفية سونيا بيروتي، كتبت فيه العديد من المواضيع التي تهم المجتمع بشكل عام وليس المرأة فقط على وجه التحديد. وكأنها كانت عبارة عن وجهة نظر للمرأة في ما يجري حولها من أحداث وقضايا.

– القسم الثاني ويشّكل حوالي ثلث الصفحة، وقد خُصِّص للتسلية وذلك من خلال ثلاثة أنواع من ألعاب التسلية الفكرية (الكلمة الضائعة، دقة الملاحظة ومن هو... من هي؟). وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقسيم بهذا الشكل ربما كان صدفة، إلا أنها صدفة جيدة ربما لعبت دوراً إيجابياً في جذب جمهور من القراء الذكوري والنسائي على السواء.

من الناحية العملية، أظهرت الصفحة نوعاً من التقنية والتخصصية. فقد اعتمدت، تقريباً، على جميع أنواع النصوص التي نجدها في الأنماط الصحافية. فمن نصوص العمل المكتبي، نجد وبصورة أساسية نصوص الرأي، في العمود المحرر من قبل الصحافية سونيا بيروتي. أما من نصوص العمل الميداني، فنجد التغطية، التحقيق، المقابلة، البورتريه... إلخ

على صعيد المحتوى العام للصفحة، تُظهر لنا القراءة العرضية العمومية نوعاً من

الازدواجية. فمن ناحية، وكما أشرنا سابقاً، نجد مواضيع تتعلق بالأزياء والموضة والتجميل... بالإضافة إلى بعض المواضيع التي يمكن تصنيفها بمواضيع عامة تهم الجنسين الرجل والمرأة، ولكنها أُدرجت في الصفحة ربما لأنها تنسجم مع مفاهيم سائدة وتعتبر بأنها تتعلق أكثر بالحياة الأنثوية. ففي أغلب المنظومات الثقافية ما زالت هناك بعض الأمور تعتبر جزءاً أساسياً ومهماً في حياة المرأة كموضوع الأطفال والزواج والطلاق والخصوبة والأمراض الوراثية والريجيم والحب والجنس. ومن ناحية أخرى، نجد مواضيع تتصف بطابع إشكالي يتعلق أولاً: بوجود المرأة وكيانها وككائن له دور ايجابي في المشاركة الجادة والفاعلة، ثانياً: بتكريس صورة المرأة المتساوية في الحقوق وضرورة معاملتها كإنسان متكامل.

٢- على صعيد المضمون

لا شك أن القراءة الكمية لمضمون الصفحة مهمة في دراستنا لأنها تسمح لنا بالوقوف بصورة دقيقة على نوعية المواضيع التي نشرت وكيف تم تناولها، إلا أن القراءة النوعية تسمح لنا بالكشف عن نوعية الخطاب أو الخطابات التي تبنتها الصفحة فيما يخص وضعية المرأة في بعض المواضيع الحساسة.

٢-١- في القراءة الكمية

نُشرت الصفحة على ما يقارب الأربع سنوات. تطرقت خلالها إلى المئات من المواضيع ذات الصلة المباشرة بالمرأة. وقد اتسمت هذه المواضيع بالشمولية من حيث التنوع من ناحية، وعدم الاقتصار على نشاطات وقضايا المرأة اللبنانية أو العربية، من ناحية أخرى، وإنما تخطت ذلك ونشرت عن نشاطات وقضايا المرأة غير العربية كالمرأة الأميركية والأوروبية والأفريقية.

إن القراءة الكمية لمضمون الصفحة تُبيّن لنا أن القضايا الحساسة المتعلقة بالمرأة، والتي لا تزال موضوع جدل ونقاش بسبب البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، شغلت الحيز الأساسي من مجمل المواضيع التي نشرت. مواضيع تتعلق بمجملها بإيجاد توازن بين المرأة والرجل، وقد تم تناولها من زوايا متعددة:

المؤتمرات: عملت الصفحة على تغطية المؤتمرات المحلية والإقليمية التي عقدت حول المرأة كمؤتمر «مشاركة المرأة في النظام السياسي» ومؤتمر «قمة المرأة العربية» ومؤتمر «التحديات التي تواجه المرأة العربية حاضراً مستقبلاً»... كما عملت على متابعة نشاطات الجمعيات الأهلية واللجان النسائية وخصوصاً اللبنانية منها كالمجلس النسائي

اللبناني، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، لجنة حقوق المرأة، رابطة المرأة العاملة، جمعية بيروت للتنمية وغيرها. فتابعت أعمالهن وتحركاتهن، ونشرت تقاريرهن وتوصياتهن.

لا شك في أن الأهمية التي أُعطيت لتغطية المؤتمرات والندوات وورش العمل أعطت الصفحة بعداً إخبارياً حول ما يجري من تحركات من قبل الجمعيات الأهلية واللجان النسائية والمهتمين بأمور المرأة، إلا أن التغطية الدائمة والمفصلة، في كثير من الأحيان، تحمل في خلفيتها، من ناحية، تبنياً لخطاب هذه الجمعيات واللجان، وتساهم، من ناحية أخرى، في نشر هذا الخطاب وإبراز الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات واللجان في محاولة تغيير واقع المرأة والدفاع عن مصالحها وتوضيح أوجه القصور والنقص وسبل معالجتها والدفاع عن مصالحها وصياغة دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وحث الآخر «الرجل» على الاعتراف بحقوقها.

نساء رائدات: مقابلات مع نساء لمعن في مجالهن، هدفت إلى إظهار قدراتهن على الوصول إلى شتى الميادين وعلى اقتحام مناصب كانت حكراً على الرجل واستطاعت المرأة الوصول إليها وإثبات جدارتها فيها. لم تقتصر المقابلات على شخصيات نسائية لبنانية وإنما شملت شخصيات نسائية عربية أيضاً، على سبيل المثال حوار مع النائبة اللبنانية بهية الحريري، حوار مع النائبة الأردنية توجان فيصل، حوار مع رئيسة ديوان الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعوقين في المملكة المغربية وعضوة في اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فتحية سداس، حوار مع رئيسة المنتدى العربي الأردني هيفاء الفاهوم كيلاني. وتتجلى أهمية هذه المقابلات بما تقدمه عن صورة المرأة الفاعلة–الناشطة في المجتمع.

أوضاع ومواقع المرأة في العالم: أظهرت مقالات هذه الصفحة واقع المرأة في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، كاشفة عن أوضاعها المهنية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية ناشرة سلسلة من الحلقات بعنوان **أوضاع نساء العالم في الأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣**. كذلك نشرت في المرحلة الانتقالية بين نهاية السنة وبداية السنة الجديدة مجموعة من المقالات تُظهر أوضاعهن في مختلف أنحاء العالم وفي مختلف الميادين. وقد طغى على هذه المقالات الطابع الأرشيفي، وأتت غنية بما وفرته من معلومات عن واقع المرأة في العالم وخصوصاً عن معاناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعن إنجازاتها في هذه الميادين ايضاً.

نساء مبدعات: كما نشرت الصفحة سلسلة من المقالات بعنوان مبدعات، تناولت

سِيَر نساء تميزن بإبداعهن وشهد لهن العالم على قدراتهن وعطاءاتهن، على سبيل المثال لا الحصر: الأميرة الأندونيسية رادن محرّرة شعب بلدها ونسائه، الشاعرة وردة اليازجي، رائدة القصة القصيرة العصرية سميرة عزام، الكاتبة المتمردة فرجينيا وولف، المناضلة النسائية ابتهاج قدورة، الرائدة في العمل السياسي والنضال الاجتماعي هدى شعراوي، أول باحثة ميدانية في الأنتروبولوجيا مرغريت ميد. وقد ألقت هذه المقالات الضوء على نساء شهد التاريخ لهن على إبداعهن، وكأنها شعارات أرادت القول: هذه هي المرأة محررة لشعبها، شاعرة وأديبة، عالمة وباحثة...

هذه المحاولات المتنوعة من تغطية المؤتمرات والتكلم عن أوضاع ومواقع المرأة وإعطاء فسحة للرائدات والمبدعات تعكس تطوراً نوعياً في الخطاب الإعلامي المكتوب في الصحافة اليومية اللبنانية. فبالطريقة التي اتبعتها الصفحة – سواء من ناحية التغطية أو المقالات أو المقابلات – نأت بها عن الصورة النمطية الممتهنة لجسد المرأة والتي تبعدها عن تأثيرها الإنساني.

إن مجرد القراءة العرضية لمجمل المواضيع التي نشرت تُظهر لنا أولاً: اهتماماً أولته المحررات إلى ضرورة الإحاطة بموضوع المرأة من جوانب متنوعة، وتبنّي خطاباً يهدف كشف مظاهر التمييز واللامساواة على أساس النوع والسعي للاعتراف بالمرأة ككائن ذات قدرة واستقلالية موازية لقدرة الرجل واستقلاليته. هذا التوجه وإن لم يكن جديداً، غير أن طرحه في وسائل الإعلام المكتوبة اليومية يشكل لفتاً للانتباه لموضوع المرأة وأهمية التفكير في أوضاعها؛ وتبيِّن لنا ثانياً: الآلية التي اتبعتها الصفحة لمساندة المرأة ومحاولة تغيير صورتها النمطية وتشكيل صورة إيجابية لها من خلال تسليط الضوء، من ناحية، على فعاليتها وقدرتها على تحقيق إنجازات على جميع الصعد ومواكبتها للرجل في تسيير عجلة الحياة البشرية، ومن ناحية أخرى، التأكيد على مواطنيتها وعلى ضرورة إحداث تكافؤ بينها وبين الرجل في شتى الميادين.

٢-٢ في القراءة النوعية

على الرغم من المتغيرات الطارئة على صعيد وضعية النساء في العالم العربي، كما سبق وذكرنا، إلا أن العناوين التي تطرقت إليها الصفحة تشير إلى أن هذا التغيير لم يكن على الشكل الذي نتصوره. وبدا ذلك من خلال عناوين الصفحة التي تشير إلى مشاكل ما زالت تعاني منها النساء: «العنف ضد المرأة يُجسِّد عبوديتها والمطلوب دراسات علمية تحدد مداه»[١٩]، «تحسن أوضاع النساء لم يقضِ على العنف

(١٩) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٩ نيسان ٢٠٠٢.

ضدهن»[٢٠]، «ثلثا النساء يتعرض للأذى البدني»[٢١]، «العاملات في الزراعة: المجهود ذاته بنصف الأجر»[٢٢]، «التمييز لم يغب يوماً»[٢٣]، «خطوة جديدة لإلغاء التمييز فعلياً»[٢٤]، «الدين أعطاها حقوقاً تعيقها التقاليد»[٢٥]، «المرأة أول من يُصرَف من العمل وآخر من يُستخدَم»[٢٦]، «السؤال المعلق: متى تتحقق المساواة؟!»[٢٧]، « في يوم المرأة العالمي: دعوة إلى إشراكها في القرار السياسي»[٢٨]... هذه العينة من العناوين تعكس معاناة النساء في مختلف الميادين. فيما يلي سنحاول رصد خطاب الصفحة من خلال التركيز على قضايا آثرنا اختيارها من ضمن قضايا غيرها وذلك لأننا نعتبرها ممثلة لما تعانيه المرأة، وهي: المرأة والعنف، المرأة واللامساواة السياسية، المرأة وقوانين الأحوال الشخصية، والتدقيق بكيفية تعاطي الصفحة مع هذه القضايا.

٢-٢-١ المرأة والعنف: إن علاقة التفاعل بين المرأة والمجتمع تنشأ وتتطور متأثرة بالثقافة السائدة في المجتمع نفسه. غير أنه ورغم الاختلاف الثقافي والحضاري بين المجتمعات ونسبية النظر إلى المرأة، أظهرت لنا الصفحة أن بعض المواضيع لا تزال تشكل قاسماً مشتركاً لكل امرأة في العالم وتكشف عن واقع معاناتها بشكل عام. ويأتي موضوع العنف[٢٩] في مقدمة القضايا التي تعاني منها النساء في العالم.

تناولت الصفحة هذا الموضوع وأكدت على نسبية النظر إليه والاعتراف بوجوده كموضوع يهدد المرأة في كيانها وإنسانيتها، فأوردت أن «العنف ضد المرأة موضوع لا يحب البعض التطرق إليه ويحاول أن ينفي وجوده في مجتمعاتنا وفي المجتمعات الغربية (...)»[٣٠]، وأظهرت أشكال العنف الجسدي كافة المرتكب ضد المرأة في العديد

(٢٠) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٢ آب ١٩٩٩.
(٢١) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٢ أيار ٢٠٠٢.
(٢٢) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٢ تموز ١٩٩٩.
(٢٣) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٣ أيلول ١٩٩٩.
(٢٤) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٩.
(٢٥) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٧ كانون الأول ١٩٩٩.
(٢٦) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٠.
(٢٧) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٧ آذار ٢٠٠٠.
(٢٨) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٤ آذار ٢٠٠٠.
(٢٩) إن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة مزمنة وذات طابع عالمي. تختلف أسبابها وأشكالها من مجتمع إلى آخر، وقد عرّف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣) العنف ضد المرأة بأنه «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم أو يُحتمَل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أَوَقَعَ ذلك في الحياة العامة أو الخاصة».
(٣٠) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٣.

من المجتمعات، كالقتل والاغتصاب والضرب والختان...

«تحسن أوضاع النساء لم يقض على العنف ضدهن»[٣١]، ««العنف المنزلي من وجهة نظر الرجل»: ٧٦٪ يعنّفون المرأة ليؤدبوها»[٣٢]، «قتيلات جرائم الشرف يتزايدن»[٣٣]، «الرمي من الطوابق العليا أو الضرب بالعصا والقارورة وأدوات المطبخ»[٣٤]، «(...) الربط بين ختان البنات والقضايا السياسية والاقتصادية»[٣٥]، «(...) وحوادث الاغتصاب في كل بلد»[٣٦]... عناوين لمواضيع نشرتها الصفحة، ولكنها ركزت وبصورة أساسية على وجهين من أوجه العنف: جرائم الشرف والاغتصاب.

تأتي **جرائم الشرف** في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى قتل النساء ليس فقط في المجتمعات النامية وإنما أيضاً في المجتمعات المتقدمة. فقد أفاد تقرير[٣٧] قدمته عصمت جهانجير، محامية باكستانية ناشطة في مجال الإنسان في الأمم المتحدة، لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان «ان جرائم القتل من أجل الشرف التي تُقتل فيها المرأة لانتهاكها الأعراف الأخلاقية للأسرة موجودة في بنغلادش وبريطانيا والبرازيل والإكوادور ومصر والهند وإسرائيل وإيطاليا وباكستان والمغرب والسويد وتركيا وأوغندا»، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير عصمت جهانجير قد أغفل بعض الدول المعروفة في هذا الأمر كالأردن مثلاً.

انتقدت الصفحة في أكثر من مناسبة الجرائم التي تُرتكب بحق المرأة تحت عنوان جرائم الشرف. كما أشارت إلى الأسباب التي تكمن وراء هذا العمل الإجرامي والذي يعكس تفوقاً ذكورياً ودونية أنثوية. مفاهيم مقبولة، ولو بطريقة غير مباشرة، اجتماعياً وقانونياً. أوردت الصفحة رأي عزة سليمان[٣٨] في القوانين المعتمدة في لبنان كما في سائر البلدان العربية بالنسبة لجرائم الشرف، والتي وجدت أنها تفرق بصورة واضحة بين المرأة والرجل، وذلك لأنها تتسامح مع الرجل وتخفف من الأحكام ضده «في حين يجري التشديد مع المرأة وتحاكم محاكمة قاتلة لا مدافعة عن الشرف، لأن الدفاع عن

(٣١) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٢ آب ١٩٩٩.
(٣٢) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٣ شباط ٢٠٠٠.
(٣٣) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٩ نيسان ٢٠٠٠.
(٣٤) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٩ تموز ٢٠٠٢.
(٣٥) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٥ أيار ٢٠٠٢.
(٣٦) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٣.
(٣٧) نشرته صفحة المرأة في صحيفة المستقبل، نقلاً عن رويترز، ضمن مقال «قتيلات جرائم الشرف يتزايدن»، عدد ٩ نيسان ٢٠٠٠.
(٣٨) إحدى المشاركات في ندوة حول حقوق المرأة، نظمها معهد الدراسات النسائية في العالم العربي بالتعاون مع منظمة العفو الدولية، في الجامعة اللبنانية الأميركية، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٩.

الشرف مهمة اجتماعية موكلة إلى الرجل ولأن الرجل هو الشرف عينه بينما المرأة تحسب وكأنها من دون شرف إذا لم يكن الرجل شرفها»[٣٩].

تعلق الصحافية فاطمة حوحو على جرائم الشرف بقولها إن الرجل يعتبر المرأة جزءاً من ممتلكاته، سواء أكان أباً أم أخاً أم ابناً أم زوجاً، له الحق اجتماعياً وقانونياً في معاقبتها على سلوكها فتتحول الضحية إلى مذنبة والمذنب إلى مظلوم فَقَدَ شرفه يسانده القانون. ففي الأردن مثلاً يخفف الحكم على مرتكب جريمة شرف إلى درجة لا تذكر «أحكاماً خفيفة على قتلة نساء متهمات بارتكاب جرائم شرف»[٤٠]. ويُعتبر الأردن في مقدمة الدول التي تتعرض فيها المرأة للقتل تحت ذريعة الشرف، فـ«وفقاً لأرقام رسمية فإن نحو عشرين امرأة تُقتل سنوياً في الأردن في جرائم شرف»[٤١]. ويُعتبر هذا المعدل من بين الأعلى في العالم، (بالنظر إلى عدد سكان المملكة ٤,٨ ملايين نسمة)، ورغم عمل الحكومة في محاولة الحد من جرائم الشرف وذلك بتعديل في قانون العقوبات الخاص بهذا الموضوع، غير أن منظمات نسائية اعتبرت التعديل غير كافٍ.[٤٢]

والقانون اللبناني، كما ترى حوحو، لا يختلف في جوهره كثيراً عن القانون الأردني، فتقول «أصبح من المعروف أن القانون اللبناني يفرق، بصورة صارخة، بين الرجل والمرأة، (...)، وخصوصاً في أحكام المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات والمواد ٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ من أحكام الزنا»، هذا ما وردته في ريبورتاجها بعنوان «جرائم الشرف والاغتصاب عنف «مشرعن» ضد المرأة – لبنان متشدد تجاه النساء أكثر من بلدان عربية عدة»[٤٣].

«جرائم الشرف والاغتصاب عنف «مشرعن» ضد المرأة»، تعبير استخدمته المحررة في عنوان ريبورتاجها لا يقل دلالة عما أوردته في مقدمة الريبورتاج: «الرجل هو صاحب قرار في إزهاق نفوس بشرية ويسامَح على جريمة يرتكبها بحق المرأة ويكافأ على جريمة بإطلاق اسم الشرف عليها في ظل قانون يتعاطف مع فعل الجريمة ويقدم لها كل الأسباب المخففة»[٤٤]. تعبيرات تحمل في طياتها اتهاماً مباشراً للقانون اللبناني ودعوة صريحة للعمل على مناهضة هذا العنف بدلاً من «شرعنته»، خاصة،

(٣٩) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٩.
(٤٠) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢ آب ١٩٩٩.
(٤١) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٧ أيلول ٢٠٠٢.
(٤٢) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٣ أيلول ٢٠٠٢.
(٤٣) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٥ تموز ١٩٩٩.
(٤٤) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٥ تموز ١٩٩٩.

وكما ورد في الريبورتاج على لسان المحامية ميريللا عبد الساتر أن دولاً عربية عديدة اتجهت في هذا السياق «في تونس أصبح الزوج يعاقب بالاعدام إذا قتل زوجته وفي مصر لا يلحظ قانون جرائم الشرف القتل الواقع على الفروع والأصول والأخت، وفي الإمارات يعامَل الزوج والزوجة بالمثل مع بعض التمييز لجهة حصول الزنا من قبل الزوج في مسكن الزوجة فيستفيد من العذر المخفف، وفي المملكة العربية السعودية لا تشريع أو قواعد معينية تحكم مسائل القصاص والحدود والأعذار. فالمطبق هو أحكام الشريعة الإسلامية».

غير أن مشكلة جرائم الشرف لا يمكن النظر إليها فقط عن طريق تعديل القوانين الخاصة بهذا الموضوع فقط، وإنما تتعداها إلى كيفية تغيير مفاهيم وعادات وتقاليد اجتماعية مرسخة لا تقبل استقلالية المرأة لجسدها. لا بد من الاستشهاد هنا بقول الدكتور فادي مغيزل للمحررة: «ان الجهل يدفع هؤلاء الرجال إلى ارتكاب الجرائم كما أن التربية لها تأثيرها الكبير، يتربى الرجل على فكرة تفوّقه على المرأة وعلى كونها مجرد فرع منه،(...)»[٤٥]، مما يطرح إشكالية أساسية تتعلق بالتساؤل عما من هم القائمون على تغيير المفاهيم والعادات والتقاليد الاجتماعية؟ وكيف يمكن التوصل إلى التعامل مع المرأة كجوهر وليس كمادة؟ خاصة وأن جرائم الشرف ترتفع مع الوقت بدلاً من أن تنخفض. فلقد ورد في صفحة المرأة، عدد ٢٩ آب ٢٠٠٢، أن الإحصاءات في العام ٢٠٠٠ أبرزت «أن هناك ٥٠٠٠ فتاة قُتلن من قبل آبائهن أو أحد أفراد عائلتهن لأنهن تحدثن مع شبان وذهبن ضحايا ما يسمى بجرائم الشرف».

يشكّل **الاغتصاب** وجهاً آخر للعنف الجسدي الممارَس ضد المرأة. ويُعتبر هذا الموضوع أكثر انتشاراً عالمياً من جرائم الشرف، ففي كل دول العالم، سواء أكانت متحضرة أم نامية أم متخلفة، تتعرض المرأة للاغتصاب. وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي تتعرض فيها الطالبات بشكل خاص للاغتصاب بمعدل يصل إلى أكثر من الثلث. ففي سلسلة مقالات صفحة المرأة في صحيفة المستقبل «أوضاع نساء العالم في العام ٢٠٠٢» ورد «أن عدد الطالبات اللواتي يتعرضن للاغتصاب سنوياً يصل إلى ٣٥٠ طالبة من بين كل ألف طالبة»[٤٦]، مستندة في هذه المعلومة إلى دراسة قام بها المعهد الوطني للعدل في الولايات المتحدة.

فعدا كون الاغتصاب، من الناحية النفسية، أحد أشد أنواع سلوك العنف ضد المرأة يخدش خصوصية جسدها، فمن الناحية الصحية ينجم عنه تداعيات جسمية خطيرة

(٤٥) العدد نفسه.

(٤٦) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٢.

كمرض نقص المناعة مثلاً. ففي جنوب أفريقيا «تتعرض فتاة من بين كل أربع فتيات للاغتصاب قبل سن السادسة عشرة»[٤٧]، وتعتبر جنوب أفريقيا في مقدمة الدول التي تعاني فيها النساء من مرض الايدز حيث إن «١٨ مليون امرأة مصابة بهذا المرض أي بنسبة ٥٥ بالمئة»[٤٨].

كما تعاني المرأة العربية مثل نساء العالم من مشكلة الاغتصاب، غير أن الإحصاءات غير دقيقة في هذا المجال وذلك بسبب التعتيم على هذا الموضوع سواء من ناحية الفتاة نفسها أم من ناحية الأهل الذين يفضلون التكتم على إثارة فضيحة تضر بالفتاة نفسها (وكأنها هي المذنبة). فلقد أفادت رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني وداد شختورة لصفحة المرأة: «أن الجمعيات لم تتطرق إلى موضوع الاغتصاب، ذلك أن المرأة اللبنانية لا تشكو هذا الموضوع ولا تعلن عائلتها عن مثل هذه الحوادث توخياً للسترة (وأردفت) لكن لا بد من تعديل قانون العقوبات، واعتبار الاغتصاب جريمة، ولا بد من السعي أيضاً لتغيير النظرة الاجتماعية إلى الفتاة المغتصبة واعتبار الرجل إياها ضحية سهلة»[٤٩].

وبهذا نجد أن صفحة المرأة في جريدة المستقبل أثارت موضوعاً لم تثره حتى الجمعيات النسائية اللبنانية، وعملت على إلقاء الضوء عليه، كما أظهرت أن المناخ الثقافي في المجتمعات العربية، بشكل عام، يعاني من نقص في الموضوعية بالنسبة لموضوع الاغتصاب، وينعكس هذا النقص على القوانين التي لا تستطيع بالشكل الكافي حماية المرأة وجسدها من التعسف الذكوري، لا بل إن التهاود في هذا الأمر يُعتبر من الثغرات القانونية التي يجب العمل على تغييرها للحد من القهر الذي تتعرض له المرأة. ففي لبنان مثلاً، لا يُعتبر الاغتصاب جناية إنما جنحة عقوبتها ٣ سنوات «وتزويج المغتصب بضحيته يوقف عنه الملاحقة»، وكأن القانون على حد تعبير المحررة ««يكافئ» المغتصب»[٥٠].

«شرعنة العنف»، «مكافأة المغتصب»، «الرجل هو صاحب القرار في إزهاق نفوس بشرية ويسامَح على جريمة يرتكبها بحق المرأة ويكافأ على جريمة بإطلاق اسم الشرف عليها في ظل قانون يتعاطف مع فعل الجريمة ويقدم لها كل الأسباب المخففة»... تعبيرات استخدمتها المحررة تهدف إلى تصعيد النظر إلى مسألة المرأة

(٤٧) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٢.
(٤٨) العدد نفسه.
(٤٩) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٥ تموز ١٩٩٩.
(٥٠) العدد نفسه.

والعنف في لبنان وتحريك الأمر ومعالجة هذه القضية الاجتماعية بما يناسب ليس فقط مصلحة المرأة اللبنانية وإنما مصلحة المجتمع ككل. ومن هنا تسأل المحررة «إلى متى تبقى جرائم الشرف من دون عقاب ومن ذا الذي يحق له إزهاق الأرواح الذي تحرمه الديانات السماوية «وتأتي حلول جرائم الاغتصاب بالزواج» فأي عائلة يمكن أن تقوم على أساس العنف؟»[٥١].

وفي تغطيتها لمؤتمر «تفكيك مفهومي الذكورة والأنوثة في الشرق الأوسط والمغرب العربي»، الذي عقد في بيروت في ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، تقيّم أعمال هذا المؤتمر بقولها: «هناك جرأة في طرح إشكاليات تبدو في ظاهرها عميقة وتحتاج إلى تشريح واسع إلا أن مضمونها لا يزال خجولاً، كأنه يراعي المناخات العامة السائدة في مجتمعنا. مثلاً على ذلك، محاولات إيجاد إيجابيات من هنا وهناك في تطور أوضاع النساء، لكن في المقابل لا يوجد رصد حقيقي لمدى واقع التخلف والتراجع الذي يمر به العقل النسائي العربي، أي الشعبي وملامسة مشكلات هذا الواقع والبحث في كيفية النهوض الثقافي والمعرفي في وسط يبدي ميلاً نحو الاستسلام والعودة إلى المفاهيم التقليدية»[٥٢]. وكما نرى، لم يخلُ تقييمها لأعمال المؤتمر وواقع الحال من التطرق إلى ثلاث نقاط تُعتبر أساسية في تردي أوضاع النساء في العالم العربي، وهي:

– ان بعض الإشكاليات المتعلقة في القضية النسوية لا تزال تُقدَّم بطريقة تقليدية لأن «مضمونها لا يزال خجولاً، كأنه يراعي المناخات العامة السائدة في مجتمعنا»،

– ان المرأة مسؤولة عن تردي أوضاعها نتيجة «التخلف والتراجع الذي يمر به العقل النسائي العربي»،

– التراجع الذي يشهده المجتمع العربي نتيجة «الاستسلام والعودة إلى المفاهيم التقليدية».

من خلال ما تطرقنا إليه[٥٣]، نجد أن الصفحة لم تبقَ في دائرة النظر المحايد وإظهار وجهات النظر فقط، فيما يخص موضوع المرأة والعنف، وإنما دخلت في دائرة التعليق والنقد اللاذع لواقع الحال، وتخطى التلميح إلى التعبير المباشر بضرورة إحداث تغيير على الصعيد القانوني والاجتماعي والثقافي بما يسمح بإيجاد توازن بين المرأة والرجل.

(٥١) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٥ تموز ١٩٩٩.
(٥٢) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢.
(٥٣) بعض النصوص على سبيل المثال لا الحصر

٢-٢-٢ المرأة واللامساواة السياسية: شغل موضوع المرأة والسياسة حيزاً مهماً في الصفحة، من تغطية للمؤتمرات المحلية والإقليمية، إلى تغطية للدورات التدربية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلى عرض لتجارب المرأة اللبنانية في المعارك الانتخابية والمجالس البلدية... وأظهرت ضعف وجود المرأة في المجال السياسي ليس فقط على الصعيد المحلي أو الإقليمي وإنما العالمي أيضاً، مستشهدة بإحصاءات الأمم المتحدة «بحسب إحصاءت العام ١٩٩٩ هناك ٢١ بالمئة من النساء في مواقع قيادية وفي ٩ بلدان فقط، تصل نسبة البرلمانيات إلى ٣٠ بالمئة»(٥٤). فالمرأة لم تأخذ حتى الآن نصيبها في المجال السياسي بما يتناسب مع إمكانياتها وما تؤهله لها طبيعتها الأنثوية من القيام به. موضحة بأن «معظم التقارير والأدلة تشير إلى أن النساء عندما يصبحن في السلطة السياسية يهتممن بأمور لم تلق في السابق العناية اللازمة من قبل المسؤولين كمثل صحة اللأم والتغذية والتخطيط العائلي وإبقاء البنات في المدارس وتحسين أوضاع الموظفات والاهتمام بالأطفال»(٥٥)، ومشيرة إلى أن هذه التقارير والأدلة تنسجم، مع آراء معظم الباحثين في الدراسات السياسية والذين يرون أن مشاركة المرأة في المجال السياسي قد أصبح أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات المعاصرة، ومع تأكيد الاتحاد البرلماني في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية سنة ١٩٩٧ فقرة ٤٠ على أن مشاركة المرأة في إدارة شؤون المجتمع أمرٌ أساسي لتحقيق الديمقراطية ويحمل إثراءً للمجتمع بشكل عام «إن تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين المرأة والرجل في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهما إثراءً متبادلاً نظراً لما بينهما من اختلاف»(٥٦).

أولت صفحة المرأة في جريدة المستقبل اهتماماً خاصاً لواقع المرأة السياسي في لبنان، ربما انسجاماً مع خلفية ذات معطيات واقعية تتعلق بالسياسة العامة للصحيفة والتي تعكس سياسة الرئيس رفيق الحريري. كما تبنت خطاب النائبة بهية الحريري، التي رفعت شعار مساندة المرأة في المجال السياسي والعمل على تمكينها للوصول إلى مختلف المراكز القيادية، وذلك من خلال التغطية الكاملة لنشاطاتها في مختلف المناسبات والمؤتمرات المحلية والإقليمية ورعايتها للنشاطات النسائية. وقد عكس الخطاب الذي ألقته في رعايتها للدورة التدربية الثانية من برنامج «دعم مشاركة المرأة

(٥٤) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٩ آب ٢٠٠٢.
(٥٥) العدد نفسه.
(٥٦) الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية ١٩٩٧، الفقرة ٤٠.

اللبنانية بالحياة السياسية»[٥٧]، الذي قام به المجلس النسائي اللبناني بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، رأيها في إشكالية مشاركة المرأة اللبنانية في مجال الشأن العام: «(...). إن الأمر ليس أمراً نسوياً أو أمراً اجتماعياً أو مهنياً أو حرفياً، إنها قضية وطنية وقومية بكل ما تعني الكلمة من معنى، وهي كذلك منذ بدأت الحياة حتى الآن وبصرف النظر عما أُطلق على هذه القضية من مسمّيات بين حقبة وأخرى من حقوق المرأة أو اندماج المرأة أو مساواة المرأة. إن كل تلك التسميات لا تغيّر من جوهر الحقيقة في شيء. القضية ببساطة متناهية هي: إما أن يكون نصف بنيتنا مشلولاً وعاجزاً وبالتالي يتداعى النصف الآخر ويقع الجسد بأسره في الوهن والعجز، وإما أن يكون كل الجسد ناشطاً وقوياً وبذلك نؤكد وجودنا وننهض بواقعنا ونبني مستقبلنا وازدهارنا وتقدمنا. (...)»[٥٨].

يعكس هذا الخطاب أبعاد وأهمية اشتراك المرأة في مجال الشأن العام، فليس الأمر، كما ترى الحريري، «أمراً نسوياً أو أمراً اجتماعياً أو مهنياً أو حرفياً، إنها قضية وطنية وقومية». إن اعتبار اشتراك المرأة في مجال الشأن العام قضية وطنية وقومية تضع هذا الأمر في سلم أولويات المجتمع بأكمله، فعلى الرجل العمل على مساندة المرأة كونه يشكل نصف المجتمع ولا بد أن يتأثر بوضع النصف الآخر « إما ان يكون نصف بنيتنا مشلولاً وعاجزاً وبالتالي يتداعى النصف الآخر ويقع الجسد بأسره في الوهن والعجز، وإما أن يكون كل الجسد ناشطاً وقوياً وبذلك نؤكد وجودنا وننهض بواقعنا ونبني مستقبلنا وازدهارنا وتقدمنا»، وكأنها تضع الآخر «الرجل» أمام خيارين، إما التداعي نتيجة غياب أو تغيّب المرأة «نصف المجتمع» وإما النهوض وذلك بدعم المرأة ومساندتها لأن دورها أساسي في الإعمار والازدهار والتقدم، وغيابها لا يضر بها فقط وإنما بالمجتمع بأكمله كونه بنية متكاملة.

إن التدقيق بوضع المرأة في مجال الشأن العام في لبنان، حسب المعطيات التي أوردتها صفحة المرأة، يُظهر تقصيراً ملحوظاً بحق المرأة في هذا المجال، فوجودها

(٥٧) أقام المجلس النسائي اللبناني بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، عام ٢٠٠٢، خمس دورات تدريبية لـ «دعم مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة السياسية». الأولى في إهدن أيام ٣٠ و٣١ اب و١ أيلول، برعاية رئيسة اللجنة النيابية لشؤون المرأة والطفل النائبة نائلة معوض؛ الثانية في الجنوب أيام ٦ و٧ و٨ أيلول، برعاية رئيسة لجنة التربية النائبة بهية الحريري؛ الثالثة في جبل لبنان أيام ٢٠ و٢١ و٢٢ أيلول، برعاية الوزير فؤاد السعد؛ والرابعة في البقاع أيام ٢٧ و٢٨ و٢٩ أيلول، برعاية الوزير أسعد دياب؛ والخامسة في بيروت أيام ٤ و٥ و٦ تشرين الأول، برعاية النائبة غنوة جلول. وقد قامت الصفحة بتغطية هذه الدورات الخمس.

(٥٨) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٧ ايلول ٢٠٠٢.

محدود في النقابات؛ وضئيل في الوظائف العامة ٦,١١ في المئة؛ ولا يشكّل إلا ٢,١ في المئة من أعضاء مجالس البلدية، أما بالنسبة لرئاسة البلدية فليس هناك سوى رئيستين؛ وعدد المخاتير النساء ١٨ مما يشكّل ٠,٨٤ في المئة من عدد المخاتير؛ ومن أصل ١٧ سيدة يمثلن ٠,٠٢ في المئة من المرشحين للانتخابات النيابية (وفقاً للوائح الانتخابية لوزارة الداخلية في العام ٢٠٠٠)، كما ورد في صفحة المرأة عدد ٤ أيلول ٢٠٠٢، ولم تصل إلا ثلاث سيدات هنّ: بهية الحريري، نائلة معوض وغنوة جلول. مما يشكّل ٢,٣ في المئة فقط من المقاعد النيابية وتُعتبر هذه النسبة في أدنى نسبة في العالم؛ وليس هناك أي تمثيل نسائي في المجلس الوزاري. نِسَبٌ تعكس تهميش المرأة في المجال السياسي اللبناني والذي يُعتبر مفصلاً أساسياً في نهوض المرأة اللبنانية وتحقيق الديمقراطية، مما يلقي الضوء على العديد من الأمور والتي لم تعمل صفحة المرأة في صحيفة المستقبل على بلورتها وإظهارها في مقالات هادفة، ومنها:

- أهمية تطبيق مبدأ الكوتا،
- دور الأحزاب في مساندة المرأة وإيصالها إلى مراكز القرار،
- دور الجمعيات النسائية في تشكيل قوة ضاغطة لتمكين المرأة في المجال السياسي،
- دور الإعلام في تشكيل وإظهار صورة المرأة الفاعلة.

نقاط أساسية في تمكين المرأة ومعالجتها تبدو لنا جوهرية في صفحة حاولت الابتعاد بالمرأة عن الصورة النمطية التي رسمت لها، وعملت على أن يكون محتواها في خدمة المرأة وقضاياها.

٢-٢-٣ المرأة وقوانين الأحوال الشخصية: إذا كانت مسألة العنف ضد المرأة مسألة تتصف بطابع عالمي تعاني منها غالبية النساء في غالبية المجتمعات، وإذا كانت مسألة اللامساواة السياسية تعاني منها حتى نساء الدول المتقدمة وإن كان بمستويات متفاوتة، فإن مسألة اللامساواة القانونية تتفرد بها نساء البلدان غير الديمقراطية، حيث إن القانون وضع لمصلحة الرجل غافلاً عن مصلحة المرأة، وخصوصاً فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية.

مما لا شك فيه أن الآونة الأخيرة من الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة شهدت تغيّرات مهمة شملت مختلف الميادين. وقد أدت هذه التغيّرات إلى ظهور قيم ومعطيات جديدة انعكست بشكل مباشر على أوضاع المرأة ودورها ومكانتها في المجتمع. مما طرح تساؤلات في العالم العربي حول إعادة النظر ببعض الثوابت الراسخة، لا سيما

المتعلقة منها بالحياة الأنثوية، لتكون أكثر ملاءمة مع معطيات الواقع الاجتماعي المعاصر. ولقد حاولت الحركات النسائية العربية في أكثرية الدول العربية كالجزائر والمغرب وفلسطين ومصر والكويت ولبنان والأردن منذ سنوات قليلة خرق جدار الصمت وطرحت مسألة حقوق المرأة في مجال الأحوال الشخصية كحقوق أساسية لتقدُّم المرأة وللقضاء على أشكال التمييز كافة. والسؤال هنا: كيف تطرقت صفحة المرأة في صحيفة المستقبل إلى موضوع المرأة وقوانين الأحوال الشخصية؟

أظهرت لنا القراءة أن الصفحة قد حرصت فقط على تغطية النشاطات والمؤتمرات، التي عقدت في لبنان والعالم العربي، والتي تناولت وحاولت طرح حلول لمعالجة الإجحاف الذي تعاني منه النساء في مجال الأحوال الشخصية كالمساواة في الإرث وحق إعطاء الجنسية والطلاق ووضع المرأة في العائلة... فبرزت على صفحاتها عناوين مثل: « مطالبة بتعديل الأحوال الشخصية»[٥٩] «المؤتمر العربي حول اتفاقية «سيداو» الواقع والتطبيق – التحفظات عن الجنسية والطلاق ووضع المرأة في العائلة»[٦٠]، «مقررات المؤتمر العربي حول اتفاقية «سيداو» لم تخرج بتوجيه حول قوانين الأحوال الشخصية»[٦١]، ««تمكين المرأة» في ورشة عمل بالاسكو – خلافات في الحركة النسائية وتأثيرات قوانين الأحوال الشخصية»[٦٢]، «قضايا النساء المهمشة في قمة الأرض – ناشطات يثرن قضية حقوق الإرث للمرأة»[٦٣]...

اتسم موقفها بالنسبة للمرأة وقوانين الأحوال الشخصية بالانسحابية، وخلت حتى عناوينها من تعليق يحمل في طياته اتجاهاً واضحاً أو نقداً، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن المناخ الاجتماعي–السياسي قد لا يتحمل قراءة موضوعية لبعض المواضيع خاصة إذا كانت مرتبطة بالأديان. فقوانين الأحوال الشخصية في لبنان والبلاد العربية قوانين مستمدة في أغلبيتها من التشريعات الدينية. كما أن النظم السياسية المعمول بها في هذه البلدان تتداخل فيها التركيبات الطائفية بحيث يصبح من الصعب فصل السياسية عن الدين. مما يطرح مسألة أساسية تعاني منها الدول العربية بشكل عام وهي العلاقة القائمة بين السياسة والدين من ناحية، والإعلام والسياسة من ناحية أخرى، ويستدعي التساؤلات التالية:

(٥٩) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٠ نيسان ٢٠٠٠.
(٦٠) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٦ أيلول ٢٠٠٢.
(٦١) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٨ أيلول ٢٠٠٢.
(٦٢) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٢.
(٦٣) المستقبل، صفحة المرأة، عدد ٢٩ آب ٢٠٠٢.

– كيف يمكن أن يتم التقدم ما دام التداخل حاصلاً بين النظام السياسي والتركيبة الطائفية؟

– كيف يمكن تحديث النظام والدولة ما دام السياسي مضطراً إلى مجاراة رجل الدين؟

– ما هو دور وسائل الإعلام في ظل هذه المعطيات؟

خاتمة

سعى مضمون صفحة المرأة في صحيفة المستقبل إلى تغيير الصورة النمطية المرسومة للمرأة في الإعلام (الذي يصورها في أغلب الأحيان كسلعة استهلاكية أو كمستهلكة مستغلاً جسدها على حساب فكرها وحاصراً غالبية اهتماماتها بالأزياء والموضة والتجميل)، وتعديل بعض التصورات الموروثة بشأنها (التي ترى بأن دور المرأة في المجتمع يتوقف فقط على وظيفتها كزوجة وأم وربّة منزل وتسقط عنها صفة المواطنة)، وذلك بإعطاء صورة متوازية عن تنوع حياتها ومساهمتها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة في مختلف الميادين الثقافية والاجتماعية والسياسية، وبالوقوف على النقاط المظلمة في حياتها (كمسألة العنف الذي تتعرض له واللامساواة السياسية والإجحاف في قوانين الأحوال الشخصية،...) والتي تقف عائقاً في تقدمها. وعلى الرغم من الاختزال في سبر أعماق الوقائع والأوضاع النسائية، إلا أن التغطية الكاملة للنشاطات المتعلقة بالمرأة والمواضيع التي نشرت شكّلت مادة قيّمة للوقوف على الواقع الحالي للمرأة ومكانتها في المجتمع وعكست خلفية المحررات في تلك الصفحة ورغبتهن في التوجه إلى فكر المرأة فأنتجن بذلك خطاباً أكثر واقعية من بعض الخطابات الحالية المتداولة حولها، وأظهرن الوجه الآخر لها كإنسان فاعل في المجتمع، كإنسان صاحب قضية لا بل قضايا تتعلق بمجملها بالمساواة والحق في المشاركة في الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي. ولكن، ورغم هذه المعطيات، هل تمكنت صفحة المرأة في صحيفة المستقبل اللبنانية أن تكون صحافة حدث أم بقيت صحافة تغطية؟

أظهرت لنا القراءة الكمية والنوعية محاولة الصفحة في مواكبة أسلوب الصحافة الحديثة والمختصة، وذلك من خلال تناول موضوع المرأة من جميع جوانبه: وظائف، مواقع، أدوار ومشاكل، ومن خلال اللجوء إلى مختلف أنواع النصوص التي نجدها في الأنماط الصحفية. إلا أنه لا يمكن تصنيفها بصفحة «فكرية» صانعة حدث، بقدر ما يمكن تصنيفها بصفحة «يومية» عكست، في أغلب الأحيان، النشاط النسائي وألقت الضوء على قضايا المرأة وعرّفت بشخصيات نسائية برزت في مختلف المجالات.

لم تضع الصفحة أولويات يتبلور من خلالها هدفها العام والذي بقي غامضاً نوعاً ما ولم يعكس رؤية واضحة. كما افتقرت إلى مقالات رأي خاصة بالمحررات اللواتي، على ما يبدو، التزمن بتأدية دور مهني صرف، ربما طبيعة وظروف العمل ضمن الصحيفة ألزمهن بذلك، فلم يحررن مقالات تسعى إلى إبراز أبعاد المسألة النسوية، وتقدم رؤية مستقبلية ودراسة موضوعية لتفعيل مكانة المرأة في المجتمع. غير أن الفكر ينطلق من واقع، من خبر، من معلومة، فلم تخلُ هذه الصفحة من اتجاهات فكرية، تبلورت من خلال أسلوب تحريك الصفحة بأسلوب الكتابة وتحمل إبداء الرأي في بعض الأمور ولكن بحذر شديد ومحاولة عدم الخروج عن إطار الأجواء العامة السائدة والأفكار المتجذرة في المجتمع العربي بشكل عام واللبناني بشكل خاص. فلم تتبنّ مواقف معينة في بعض الأمور الأساسية المتعلقة بمسألة مساواة المرأة بالرجل، وإنما اقتصرت على تغطيتها، وربما السبب في ذلك يعود إلى حرص الصفحة على عدم مواجهة مفاهيم وعادات وتقاليد سائدة. مما يطرح إشكالية أساسية تتعلق بالرسالة الإعلامية ودورها في التحديث ونشر الفكر العقلاني، ويستدعي الأسئلة التالية: كيف يمكن الحديث عن إعلام مزدهر في غياب صحافة رأي: رأي نقدي موضوعي، رأي نقدي حر؟ وما هو مدى حرية الإعلامي في ظل المؤسسة الإعلامية؟ وأين تبدأ حدودها وأين تنتهي؟

المراجع والصادر

- صفحة المرأة في صحيفة المستقبل، حزيران ١٩٩٩– آذار ٢٠٠٣.
- إسماعيل إبراهيم، صحافيات ثائرات، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ٢٠٥ص.
- باقر سليمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية»، في «المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر»، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٥)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ١٤١– ١٦٢
- عبد القادر عرابي، «المرأة العربية بين التقليد والتجديد»، في «المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر»، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٥)، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٣٥– ٤٥
- عواطف محمد عبد الرحمن، «المرأة العربية والإعلام: بين الواقع والاستجابة»، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٧٥ يونيه ١٩٩٤، ص.ص ٤٩–١١١.
- فوزية العطية، صورة المرأة في المجلات النسائية العربية، سلسلة دراسات المرأة العربية والتنمية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥.

- محمد طلال، «صور المرأة في الإعلام العربي»، مجلة الإعلام العربي، العدد الأول، يونيو ١٩٨٤.
- مريم سليم، «أوضاع المرأة العربية»، في المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٥)، بيروت، أيار/مايو ١٩٩٩، ص.ص ١٣-٣٣.
- ناديا حسن سالم، «المرأة العربية ووسائل الإعلام»، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٨٥، يناير- مارس ١٩٩٠، ص.ص ٥٤- ٦١.
- نهوند القادري عيسى، «المرأة بين الإعلام المكتوب والإعلام المرئي: الحالة اللبنانية»، المستقبل العربي، العدد ١٩٣، آذار ١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص ٩٥- ١١٥.
- نهوند القادري عيسى، «إشكالية عصر النهضة في الصحافة النسائية اللبنانية (١٨٩٢- ١٩٢٠)»، في زمن النساء والذاكرة البديلة - مجموعة أبحاث، ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨، ص.ص ٨٩- ١١٨.
- نهوند القادري - سعاد حرب، «الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون - بحث في الأدوار والمواقع»، المركز الثقافي العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الأول - اكتوبر ٢٠٠٢، ٣١٩ ص.
- نهى بيومي، «بين الموروث والعيش في الماضي: النساء في العقد القادم»، العربي، العدد ٤٩٧، الكويت، ابريل ٢٠٠٠.